P-ISSN: 2335-1608
E-ISSN: 2602-6694

مجلة التكامل الاقتصادي
Journal of Economic Integration

المجلد: 07 – العدد: 04 – (ديسمبر 2019)
Vol: 07 - Issue: 04 - (December 2019)

تقييم تطور التنافسية العالمية لاقتصاديات دول شمال إفريقيا للفترة (2013–2018)
حالة الجزائر، مصر، تونس والمغرب

Assessing the evolution of global competitiveness of the economies of North Africa For the period (2013-2018)
_ The case of Algeria, Egypt, Tunisia and Morocco _

د. أيوب صكري [1]
أستاذ محاضر "ب"، المركز الجامعي ، ميلة.
Ayoub.sakri@yahoo.fr

د. كمال زموري
أستاذ محاضر "ب"، المركز الجامعي ، ميلة.
kzemouri@yahoo.fr

ط.د. وليد فرجاني
طالب دكتوراه،جامعة المدية.
walidwayt@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 2019/10/23 تاريخ القبول للنشر: 2019/12/11 تاريخ النشر: 2019/12/31

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تطور اقتصاديات دول شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، تونس، المغرب) خلال الفترة (2013–2018)، وهذا باستخدام مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث تعرضت الدراسة للأهمية البالغة لمثل هذه المؤشرات باعتبارها أداة لمعرفة وتقييم مستوى أداء اقتصاديات الدول ضمن الاقتصاد العالمي، وكذا استعمالها كأرضية من أجل تحسين وتطوير اقتصادياتها بما يتماشى مع التغيرات العالمية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الجزائر سجلت تقدماً في ترتيبها بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي، كما سجلت مصرأيضاً تقدماً طفيفاً، في حين تراجعت تونس حسب ذات المؤشر، وحافظت المغرب على ترتيبها الذي تحتل به أحسن ترتيب بالنسبة لدول شمال إفريقيا.

كلمات مفتاحية: التنافسية، مؤشر التنافسية العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي، دول شمال إفريقيا.

تصنيف JEL : *O57*.

Abstract

This study aimed at assessing the evolution of the economies of North Africa (Algeria, Egypt, Tunisia, Morocco) during the period (2013-2018), using the Global Competitiveness Index of the World Economic Forum, where the study is very important for such indicators as a tool to know and Assess the level of performance of the economies of the countries in the global economy, as well as their use as a platform for improving and developing their economies in line with global changes.

The study found that Algeria has made a movement in its rankings for the global Competitiveness Index, and Egypt has also registered slight progress, while Tunisia has retreated by the same index, and Morocco has maintained its ranking, which occupies the best ranking for North African countries.

Keywords: Competitiveness, Global Competitiveness Index, World Economic Forum, North African countries.

Jel Classification Codes: O57.

[1] مرسل المقال: أيوب صكري

المقدمة:

في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تطرحها البيئة العالمية اليوم، لاسيما مختلف التوترات والأزمات السياسية التي مست الدول العربية، وما أنجر عنها من انعكاسات سلبية على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، كالتقلبات الحادة في أسعار النفط والارتفاع الملحوظ في معدلي البطالة والتضخم، كل هاته المستجدات تفرض على الدول العربية مراجعة سياساتها الاقتصادية والتنموية، على نحو يعزز من قدرتها التنافسية، وأن ترقى باقتصادياتها لأن تلعب دوراً فعّالا ضمن منظومة الاقتصاد العالمي. فالتنافسية تعد من بين الوسائل والأدوات الكفيلة بتقييم مستوى أداء اقتصاد أي دولة ضمن الاقتصاد العالمي، وهذا ما جعل موضوع التنافسية يلقى الاهتمام الكبير من طرف الدول والمنظمات والمؤسسات على حد السواء.

الإشكالية:

سيتم التطرق في هذه الورقة البحثية لتقييم تطور تنافسية اقتصاديات دول شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، تونس، المغرب)، محاولين الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي طبيعة التطور في مؤشر التنافسية العالمية لاقتصاديات دول شمال إفريقيا المدروسة (الجزائر، مصر، تونس، المغرب) ؟

أهمية الدراسة:

انطلاقا من مشكلة البحث يمكن إبراز أهميته من خلال تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية من قبل الدول والحكومات، وكذا المنظمات والمؤسسات، باعتبار أن مؤشرات التنافسية من بين الأدوات المهمة لقياس مستوى الأداء الاقتصادي لأي دولة، واعتبارها كأرضية لتحسين وتطوير هذا الاقتصاد بما يتماشى مع التغيرات العالمية.

هدف الدراسة:

على ضوء الإشكالية المطروحة، نهدف من خلال بحثنا بشكل رئيسي إلى استعراض تطور مؤشر التنافسية العالمي لاقتصاديات دول شمال إفريقيا محل الدراسة، وكذا تحليل وتقييم هذا التطور، كما نسعى لتحقيق جملة من الأهداف كما يلي :

- تقديم تأصيل نظري مختصر لموضوع التنافسية؛
- تقديم إطار نظري لمؤشر التنافسية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، من خلال التعريف بمؤشراته ومكوناته الرئيسية والفرعية؛
- تقييم تطور تنافسية اقتصاديات دول شمال إفريقيا محل الدراسة، حسب مؤشر التنافسية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي خلال الفترة (2013-2018).

منهجية الدراسة: من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يُعَدُّ المنهج الملائم والأنسب لمعالجة مثل هذه المواضيع، في معالجة إشكالية هذا الموضوع من خلال تقديم تأصيل نظري لمتغيرات الدراسة، ومن ثمة تحليل إحصائيات وبيانات مؤشر التنافسية الذي يصدر عن المنتدى الإقتصادي العالمي لدول شمال إفريقيا محل الدراسة خلال الفترة (2013-2018).

الدراسات السابقة:

- **دراسة (عبد القادر عبيدلي، محمد لحسن علاوي، 2016)**: والموسومة بـ : " **تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية للفترة (2005-2014)**"، حيث هدفت الدراسة في محتواها إلى تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصاديات عشر دول عربية، تمثلت في كل من الكويت، الإمارات العربية، عمان، المملكة العربية السعودية، الجزائر، المغرب، تونس، مصر والأردن خلال الفترة

(2005–2014)، وقد تم استخدام مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره سنويا المنتدى الاقتصادي العالمي كمقياس للتنافسية الاقتصادية للدول المدروسة، وهذا من خلال ثلاثة مؤشرات تتمثل في متوسط مؤشر التنافسية العالمي، مجال التغير للمؤشر (المدى) ومحصلة التغيرات السنوية للمؤشر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أفضل تطور للقدرة التنافسية كان للمغرب ثم الجزائر وأسوأ تطور كان لتونس.

– **دراسة (نوري منير، 2006)**: والموسومة بـ : " **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**"، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم تنافسية الدول العربية في ظل العولمة الإقتصادية، وهذا على اعتبار أن مفهوم التنافسية يرتبط بالنمو وبالأداء العام للاقتصاد، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن أداء الدول العربية في التنافسية الجارية أفضل بكثير من أدائها في التنافسية الكامنة، كما اتضح من خلال بعض المؤشرات الفرعية الأخرىكِ بر التدخل الحكومي في الدول العربية بالقياس مع دول المقارنة.

– **دراسة (عبير محمد علي عبد الخالق، 2005)**: والموسومة بـ : " **آليات تعزيز تنافسية الإقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة**"، حيث هدفت الدراسة إلى محاولة استخلاص آليات دعم وتعزيز القدرات التنافسية للإقتصادات العربية إقليمياًودولياً، وذلك من خلال تحليل نقاط القوة والضعف التي تنطوي عليها الوضع التنافسي الحالي ودراسة الفرص المتاحة لتحسينه في ظل تحديات المرحلة الراهنة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تراجع الترتيب النسبي لغالبية الدول العربية عالمياً خلال الفترة محل الدراسة، خاصة الدول التي تشهد تحولات سياسية أثرت على جانب الاستقرار السياسي فيها، هذا باستثناء بعض الدول التي سجلت تحسن في أغلب مؤشرات القطاعات الرئيسية للاقتصاد الكلي على غرار السعودية، الإمارات، البحرين، عمان وقطر.

– **دراسة (لبنى علي آل خليفة، 2014)**: والموسومة بـ : " **التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين**"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها والتطبيق على مملكة البحرين، وهذا بالاعتماد على عدد من المؤشرات التي تقيس التنافسية الدولية والتي تتراوح من سعر الصرف الحقيقيالفعّال التي نشرت من قبل صندوق النقد الدولي، إلى المقاييس المطلقة التي طورها معهد التنمية الإدارية (IMD)، وقد توصلت الدراسة إلى أن دولة الحرين وبالرغم من نجاحها في تطوير عدد من القطاعات الإقتصادية لا تزال الميزة الإقتصادية لها تأتي من احتياطي النفط والغاز، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي المجاور للمملكة العربية السعودية.

أولا: الإطار المفاهيمي للتنافسية:

تهدف دول العالم باستمرار لتطوير قطاعاتها الاقتصادية والإنتاجية وتعظيم الاستفادة من قدراتها الذاتية للنفاذ إلى الأسواق العالمية، وجذب رؤوس الأموال لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، ولا يتحقق هذا الهدف إلاّ من خلال التحسين المستمر في تنافسيتها من خلال وضع استراتيجيات وخطط اقتصادية، وتشير نتائج التقارير الدولية بتحسن مؤشرات التنافسية في بعض الدول العربية، كمحصلة للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها في العديد من القطاعات لاسيما الاقتصادية، المالية والأسواق المالية، وللجهود التي بذلتها في هذا المجال (صندوق النقد العربي، 2017، ص: 2).

1– مفهوم التنافسية:

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة، وأول ظهور له كان خلال الفترة (1981–1987) التي عرفت عجزاً كبيراً في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (خاصة تبادلاتها مع اليابان)، وزيادة حجم الديون الخارجية، وظهور الاهتمام مجدداً بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق (بوراوي، عيساني، 2015، ص: 72).

ويعكس مؤشر التنافسية الدولية قدرة الدولة على تحقيق معدل مرتفع ومستمر من الدخل بما ينعكس إيجابيا على مستوى معيشة أفرادها، وذلك من خلال قدرة الاقتصاد الوطني على طرح منتجات وخدمات قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية (عبد الخالق، بدون سنة نشر، ص: 5).

1-1- تعريف معهد التنافسية الدولية: يرى معهد التنافسية الدولية على التنافسية: "قدرة البلد على: (المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص ص: 6-7)

(أ): أن ينتج أكثر وأكفأ نسبياً، ويقصد بالكفاءة:

- **تكلفة أقل:** من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقانة والتنظيم.
- **ارتفاع الجودة:** وفقاً لأفضل معلومات السوق وتقانات الإنتاج ...الخ.
- **الملاءمة:** وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات محدثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

(ب): أن يبيع أكثر، من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقانة وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجية والمحلية، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

(ج): أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

1-2- تعريف مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية: تُعرف التنافسية على أنها: " قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي الوقت نفسه تحق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل " (هوام، ريحان، 2013، ص: 69).

1-3- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تُعرف التنافسية على أنها: " الدرجة التي يمكن وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على المداخيل الحقيقية لشعبها وتوسع فيها على المدى الطويل". (نوير، 2002، ص: 5)

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن مفهوم التنافسية مرتبط بتحقيق الدول لمعدلات مرتفعة لدخول الأفراد، إضافة إلى القدرة على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية تغزو من خلالها الأسواق الدولية من جهة، وتواجه الإنتاج الأجنبي محلياً من جهة أخرى.

2- أهمية التنافسية:

يوفر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية، تحدياً كبيراً وخطراً محتملاً لدول العالم، أو بالأحرى شركاته، وخاصة تلك الموجودة في الدول النامية، إلاّ أن هذا النظام يشكل فرصة للبلدان النامية إن أمكن الاستفادة منه.

كما أن أهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق إلى رحابة السوق العالمي (مسعداوي، 2005، ص: 126).

3- أسباب الاهتمام بالتنافسية: تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية، نظراً للتغيرات الحاصلة على مستوى كافة الأصعدة البشرية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، التقانية والعلمية، كما يلي: (المرصد الوطني للتنافسية، 2011، ص: 2)

- التغيرات الحاصلة على الصعيد البشري، في مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي تتعلق بمحددات القدرة التنافسية، مثل تطور نظريات النمو والتجارة، والتغيرات في نظريات إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين، وظهور نظرية إدارة الجودة الشاملة والتنافسية عوضاً عن المنافسة.
- التطورات على المستوى العلمي والتقاني، ولم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمعرفة ومهارات العاملين والإدارة الكفوءة.
- التطورات السياسية والتوجهات الجديدة وظهور عالم القطب الواحد، وتعزيز دور المؤسسات الدولية، مما يؤدي إلى انعكاسات على مختلف الأنشطة، مثل الإنتاج والحوكمة ومنظومة القيم.
- يدعم التاريخ الاقتصادي افتراض أن العولمة ستمكن الاقتصاد العلمي من تحقيق نمو اقتصادي أعلى، فقد أوضح آدم سميث في كتابه ثروة الأمم هذه الفرضية، وبين أن مستويات الإنتاجية والنمو يعتمدان على التخصص، والذي يعتمد على اتساع السوق، وان السوق الدولية للسلع تسمح بزيادة التخصص وتحقيق عائدات أعلى وزيادة مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو.

4– أنواع التنافسية: ويمكن إيجازها فيما يلي: (بودخدخ، 2012، ص: 5)

4–1– تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير سلعه إلى الأسواق الخارجية وكذا يزيد الإقبال على خدماته بصورة أفضل.

4–2– التنافسية غير السعرية : وتشمل:

- **التنافسية النوعية** : وتشمل إضافة إلى النوعية و الملائمة و تسهيلات التقديم، عنصر الإبتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة، وذات النوعية، والأكثر ملائمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعراً من السلع المنافسة.
- **التنافسية التقانية** : حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات تتميز بارتفاع المستوى والتطور التكنولوجي.

5– مبادئ التنافسية الدولية: يرى المعهد الدولي للتنمية الإدارية أن مبادئ التنافسية هي: (مولاي، بوخاري، 2007، ص: 345)

المبدأ الأول: الأداء الاقتصادي: ويتمثل هذا الأداء في الشروط الآتية:

- الازدهار والرخاء يعكسان الأداء الاقتصادي السابق للدولة؛
- التنافسية المستندة إلى قوى السوق تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي؛
- تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي ينجز عنه تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج؛
- ارتفاع حصة البلد في التجارة الدولية بعكس تنافسية اقتصاده الوطني بافتراض عدم وجود حواجز تجارية؛
- الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الخارجية يحسن الأداء الاقتصادي؛
- الاستثمارات الدولية تساهم في تحقيق التخصص الأفضل للموارد الاقتصادية على المستوى العالمي.

المبدأ الثاني: الفاعلية الحكومية:

- تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والأعمال، ينبغي أن يتم بمعزل عن السعي لتوفير منافسة بين الشركات؛
- توفير بيئة اقتصادية واجتماعية شفافة تقلل من تعرض المؤسسات للمخاطر التجارية؛
- المرونة في تبني السياسات الاقتصادية تساهم في تحقيق التوافق مع المتغيرات الدولية؛
- تحسين جودة التعليم وجعله في متناول الجميع مما يساعد على خلق اقتصاد معرفة.

المبدأ الثالث: كفاءة قطاع الأعمال

- التركيز على الكفاءة والفعالية للتكيف مع المتغيرات في بيئة تنافسية باعتبارها من العناصر الإدارية الأساسية في تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسات؛
- تطور القطاع المالي واندماجه في الاقتصاد العالمي يدعم التنافسية الدولية؛
- تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي يساهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع؛
- تعزيز روح المبادرة يعتبر شرطا ضروريا بالنشاط الاقتصادي خاصة في المرحلة الأولى للانطلاق؛
- ارتفاع الإنتاجية التي ترتكز على خلق القيمة المضافة؛
- سلوك القوى العاملة وموقعها يؤثران بشكل مباشر في تنافسية البلد.

المبدأ الرابع: البنية التحتية:

- تعزيز الميزات التنافسية بالاستناد إلى الإبداع والكفاءة في استخدام تقنيات متوافرة؛
- البنية التحتية المتقدمة تتضمن بنية ذات كفاءة لتقنية المعلومات وكذا حماية فعالة للبنية؛
- وجود بنية تحتية متقدمة تتضمن بيئة أعمال فعالة تدعم النشاط الاقتصادي؛
- تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل في الأبحاث والتطوير يساهم في تقوية مراكز المؤسسات؛
- الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يعتبر أحد عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية للبلد.

ثانياً: تقديم عام لمؤشر التنافسية في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي:

1- لمحة عن المنتدى الإقتصادي العالمي:

المنتدى الاقتصادي العالمي هو تجمع اقتصادي عالمي، يشارك فيه القادة السياسيين والتجاريين وغيرهم من قادة المجتمع في تشكيل جداول الأعمال العالمية والإقليمية والصناعية. تم تأسيسه في سنة 1971 في مدينة دافوس السويسرية كمؤسسة غير هادفة للربح ومقرها في جنيف، يسعى المنتدى في جميع جهوده لمناقشة مختلف القضايا والتحديات الاقتصادية العالمية ويضع الخطط الكفيلة لمجابهة مختلف اللأزمات التي تمر بها دول العالم، في إطار الحرية الاقتصادية والتجارية.

ويعقد المنتدى أربع اجتماعات سنوية رئيسية: (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2018)

- الملتقى السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي بمدينة دافوس السويسرية، للتباحث والنقاش بشأن التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم وسبل حلها.
- الملتقى السنوي للأبطال الجدد، وهو الاجتماع السنوي للمنتدى بشأن الابتكار والعلوم والتكنولوجيا، وينعقد في جمهورية الصين الشعبية.
- قمة الأجندة العالمية، وهو ملتقى يعقد في الإمارات العربية المتحدة، بين مجتمع المعرفة الرائد في العالم لتبادل الأفكار حول التحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم.
- ملتقى الإستراتيجية الصناعية بين مسئولي الإستراتيجية الصناعية في العالم، لتشكيل جداول أعمال الصناعة واستكشاف كيفية تحول الصناعات من إدارة التغيير إلى التغيير الرائد.

2- التنافسية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي:

لقد بدأ اهتمام المنتدى الاقتصادي العالمي بقضايا القدرة التنافسية في عام 1979، فعمل على تطوير مؤشره الخاص لقياس تنافسية اقتصاديات العالم، كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية أصبح مرجعا في هذا المجال، وغير القائمون على لمنتدى

اسمه ليصبح "المنتدى الاقتصادي العالمي" سنة 1987 انسجاما مع دوره واهتماماته الجديدة. (http://www.aljazeera.net/portal, 2018)

وحسب تعريف تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تشير التنافسية إلى: " قدرة الدولة على خلق بيئة إنتاجية تنافسية، لدفع عجلة النمو المستدام وتحقيق معدل مرتفع ومستمر لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" (World Economic Forum, 2002).

أما وفقاً لتقرير التنافسية الصادر سنة 2003 فإن التنافسية تعني: " الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية ". وتعني المنافسة الكامنة " القدرات العميقة الأثر التي تضمن استدامة التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا ما اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف "(المعهد العربي للتخطيط، 2018).

3– مؤشر التنافسية العالمية في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي:

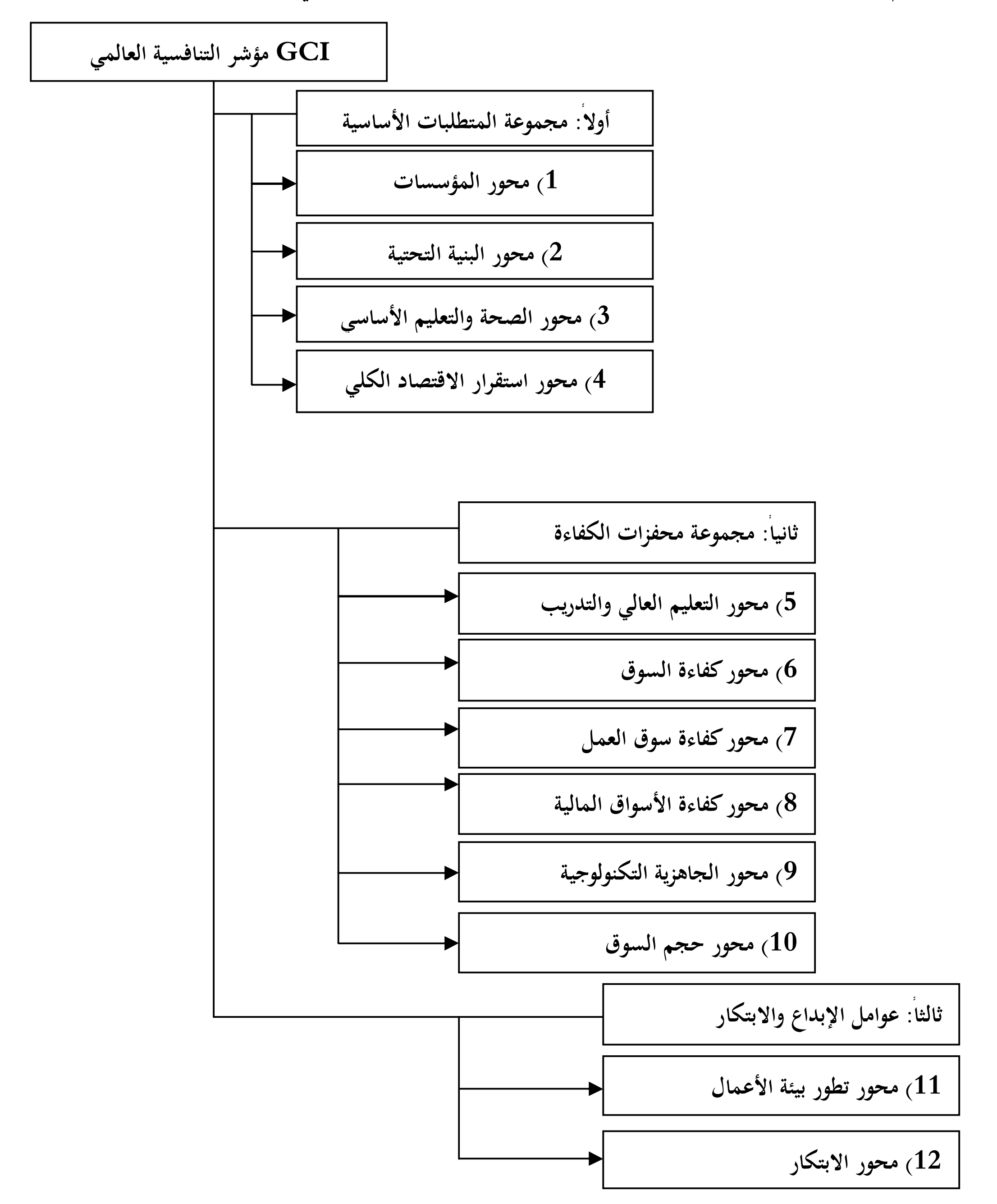
لتقييم تنافسية الدول يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريراً سنوياً، يرتب من خلال دول العالم حسب مؤشر التنافسية (GCI)، وينحصر المؤشر ضمن المجال (1–7) (المنتدى الإقتصادي العالمي، 2018) ، ويقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بحساب مؤشر التنافسية لكل دولة استناداً إلى ثلاث ركائز رئيسية تضم (12) عنصر من الركائز التنافسية، وتشمل القطاعات الرئيسية، وهي : **القطاع الحقيقي، قطاع مالية الحكومة، القطاع النقدي والمصرفي، القطاع الخارجي، قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة، وقطاع بيئة الأعمال التجارية،** حيث تشمل مؤشرات القطاع الحقيقي كلا من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)، مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة. أما قطاع مالية الحكومة فيشتمل على العجز /الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات غير النفطية كنسبة من إجمالي الإيرادات، حجم الإيرادات العامة(بدون المنح)، ويشمل قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة فعالية الحكومة، وسيادة القانون، ولفساد الإداري. كما يشمل قطاع بيئة الأعمال المؤشرات المرتبطة ببدء النشاط التجاري والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين وتسجيل الملكية. كذلك يقاس أداء القطاع النقدي والمصرفي بكل من معدل نمو الأصول الأجنبية، حجم الأرصدة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك، نسبة رأس مال البنوك إلى الأصول، نسبة احتياطيات البنك السائلة إلى أصول البنك، نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. ويتضمن أداء القطاع الخارجي المؤشرات المتعلقة بكل من درجة الانفتاح التجاري، إجمالي الحساب الجاري، الميزان الكلي، حجم الاحتياطيات الرسمية. ويتم حساب قيمة المؤشر العام من خلال تقدير متوسط حسابي لتلك القطاعات، والتي تشكل معاً صورة شاملة عن طبيعة تنافسية الدول. ويعد المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية مؤشراً مركباً يتكون من مؤشرين فرعيين (مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة) ويندرج تحت كل منها مؤشرات تحت فرعية يدخل فيها (65) مكون تشكل المؤشر الإجمالي، وذلك كما يلي: (عبد الخالق، بدون سنة نشر، ص ص: 5–6)

- **المؤشر الفرعي الأول (مؤشر التنافسية الجارية):** ويشتمل على أربعة مؤشرات تحت فرعية هي:
  - مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، ويتكون من متوسط (7) متغيرات.
  - مؤشر بيئة الأعمال، ويشمل متوسط أربع مؤشرات تحت فرعية هي: مؤشر البنية التحتية الأساسية لنقل وتوزيع السلع (ويتكون من 15 متغير)، ومؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد، ويتكون من 4 متغيرات(مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات، ويتكون من 3 متغيرات، مؤشر جاذبية الاستثمار، ويتكون من 8 متغيرات).
  - مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص، ويتكون من 11 متغير.
  - مؤشر الإنتاجية والتكلفة، ويتكون من 9 متغيرات.

- **المؤشر الفرعي الثاني (مؤشر التنافسية الكامنة)**: ويشتمل على ثلاثة مؤشرات تحت فرعية هي:
  - ♦ مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقنية، يتكون من 4 متغيرات.
  - ♦ مؤشر رأس المال البشرى، يتكون من متوسط 5 متغيرات.
  - ♦ مؤشر نوعية البيئة التحتية الثقافية، ويتكون من متوسط 4 متغيرات.

والشكل الموالي يوضح بدقة هذه المؤشرات:

الشكل رقم (01): مؤشرات التنافسية العالمية حسب تقرير التنافسية العالمي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات تقرير التنافسية العالمي لسنة 2012-2013، متاح على موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/

ويتم حساب مؤشر التنافسية العالمي بالاعتماد على نوعين من البيانات والمعلومات، فمنها ما يتعلق بالأداء الإقتصادي والقدرة التكنولوجية، ومنها ما يتم الحصول عليها من خلال الدراسات الميدانية التي تعتمد على استشارات ودراسات وآراء رجال الأعمال والمستثمرين وصناع القرار في البلد المشارك.

ثالثاً: تقييم تطور تنافسية اقتصاديات دول شمال إفريقيا حسب مؤشر التنافسية العالمية:

1- تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر خلال الفترة (2012-2018)

جدول رقم (01): تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر خلال الفترة (2013-2018)

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب العالمي	110 (144)	100 (148)	79 (144)	87 (140)	87 (138)	86 (137)
المؤشر العام	3.7	3.8	4.1	4.0	4.0	4.1
التغير	—	0.1	0.3	0.1-	0.0	0.1

المصدر: تقرير التنافسية للعالم العربي، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، 2018.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن الجزائر سجلت تطوراً ملحوظا في ترتيبها العالمي للتنافسية، فقد انتقلت من المرتبة (110) سنة 2013 إلى المرتبة (86) سنة 2018، كما سجلت المرتبة الثانية بعد المغرب من بين الدول المدروسة، وهذا ما يعكسه مؤشر التنافسية العالمي خلال فترة الدراسة فقد سجل منحناً تصاعدياً باستثناء سنة 2016 والتي تدهور فيها المؤشر من (4.1) إلى (4.0)، وبمقارنة سنة 2013 بسنة 2018 نجد أن نسبة التغيير في مؤشر التنافسية قد بلغت (0.4)، وهي إيجابية ولكن تبقى ضعيفة مقارنة بباقي الدول العربية، على غرار الإمارات العربية المتحدة التي بلغ متوسط المؤشر فيها خلال فترة الدراسة (5.21)، وهي التي تحتل المرتبة الأولى عربياً و(17)عالمياً، والسعودية التي تحتل المرتبة الثانية عربياً و(30)عالمياً حسب مؤشر التنافسية العالمي، ويمكن إرجاء هذا التراجع في مؤشر التنافسية العالمية للاقتصاد الجزائري لعدة عوامل لعل أهمها هيمنة صناعة النفط ومشتقاته وقلة التنوع في صادراته، وما ينجر عن ذلك من صدمات خارجية متعلقة بتذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية، إضافة لضعف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يلعب دوراً مهماً في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وكذا المساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة العنصر البشري، كما أن تدهور الوضع في مجال بيئة الأعمال، نتيجة تأخر الجهاز الإداري والتنظيمي وعدم مرونة القوانين والتشريعات، إضافة إلى انتشار الفساد الإداري ينجم عنه تأثير سلبي على مؤشرات التنافسية بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

2- تطور مؤشر التنافسية العالمي لمصر خلال الفترة (2013-2018)

جدول رقم (02): تطور مؤشر التنافسية العالمي لمصر خلال الفترة (2013-2018)

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب العالمي	107 (144)	118 (148)	119 (144)	116 (140)	115 (138)	100 (137)
المؤشر العام	3.7	3.6	3.6	3.7	3.7	3.9
التغير	—	0.1-	0.0	0.1	0.0	0.2

المصدر: تقرير التنافسية للعالم العربي، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، 2018.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن مصر قد سجلت تأخراً كبيراً في ترتيبها العالمي للتنافسية، خلال فترة الدراسة، وهذا ما يوضحه مؤشر التنافسية العالمي والذي سجل تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع، فقد سجل أدنى مستوياته سنتي 2014 و 2015 بمؤشر قدره (3.6)، إلى أن تحسن بعض الشيء سنة 2018 بمؤشر قدره (3.9)، ورغم هذا فهو معدل محتشم ولا يرقى للإمكانات التي

تتوفر عليها مصر، ويرجع هذا الضعف في مؤشر التنافسية العالمية لاقتصاد دولة مصر إلى عدة اعتبارات نذكر منها ارتباط أداء الاقتصاد المصري على أسعار النفط على غرار عديد الدول العربية، وهو ما يؤثر على قدرته على مواجهة مختلفة الصدمات الناجمة عن التذبذب في أسعاره عالمياً، زيادة على تدهور الوضع في بيئة الأعمال وانتشار الفساد الإداري، كلها عوامل أدت إلى تسجيل تأخر في الترتيب العالمي لدولة مصر.

3- تطور مؤشر التنافسية العالمي للمغرب خلال الفترة (2013-2018)

جدول رقم (03): تطور مؤشر التنافسية العالمي للمغرب خلال الفترة (2013-2018)

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب العالمي	70 (144)	77 (148)	72 (144)	72 (140)	70 (138)	71 (137)
المؤشر العام	4.1	4.1	4.2	4.2	4.2	4.2
التغير	ــــــ	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0

المصدر: تقرير التنافسية للعالم العربي، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، 2018.

نلاحظ من خلالبيانات الجدول أعلاه، أن المغرب سجلت منحناً تصاعدياً في ترتيبها العالمي حسب مؤشر التنافسية ولكنه بطيء بعض الشيء، في حين تحتل المغرب الريادة في ترتيب دول شمال إفريقيا، وهذا ما يعكسه مؤشر التنافسية العالمي خلال فترة الدراسة والذي بلغ في متوسطه (4.1)، وللإشارة فالمغرب تحتل المرتبة الثامنة من بين الدول العربية حسب مؤشر التنافسية، ولعل من بين العوامل التي ساعدت المغرب في احتلالها المرتبة الأولى ضمن دول شمال إفريقيا، هو تحسن البنية التحتية المغربية بشكل كبير خلال السنوات الماضية، إضافة إلى زيادة الاستثمارات في مجال النقل والمواصلات واعتماد سياسات تجارية وصناعية متقدمة، أما التحدي الرئيسي بالنسبة لدولة المغرب هو تحسين بيئة الابتكار والرفع من جودة النظام التعليمي والتدريب، وكفاءة سوق العمل.

4- تطور مؤشر التنافسية العالمي لتونس خلال الفترة (2014-2018)

جدول رقم (04): تطور مؤشر التنافسية العالمي لتونس خلال الفترة (2014-2018)

الدولة	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب العالمي	83 (148)	87 (144)	92 (140)	95 (138)	95 (137)
المؤشر العام	4.1	4.0	3.9	3.9	3.9
التغير	0.0	0.1-	0.1-	0.0	0.0

المصدر: تقرير التنافسية للعالم العربي، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، 2018.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن تونس قد سجلت تأخراً في ترتيبها العالمي حسب مؤشر التنافسية سنة تلوى الأخرى، وهذا بانتقالها من المرتبة (83) سنة 2014 إلى المرتبة (95) سنة 2018، وهو ما يوضحه مؤشر التنافسية الذي انتقل من (4.1) إلى (3.9) سنة 2018، وبهذا تحتل تونس المرتبة الثالثة ضمن قائمة دول شمال إفريقيا المدروسة، بعد كل من المغرب والجزائر، ويمكن إرجاء هذا التراجع في مؤشر التنافسية العالمي لاقتصاد دولة تونس، لعديد الاعتبارات، لعل أهمها عدم الاستقرار السياسي خلال الفترة الفارطة، إضافة إلى تدهور الوضع في بيئة الأعمال وانتشار الفساد الإداري، وعوامل أخرى.

الخاتمة

تعرضت هذه الورقة البحثية لموضوع التنافسية الذي يعد من بين الوسائل والأدوات التي تتبعها الدول لتقييم تنافسيتها ضمن الاقتصاد الدولي، حيث تم التطرق لتقييم تطور تنافسية اقتصاديات شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، تونس، المغرب)، من خلال تقديم إطار مفاهيمي لموضوع التنافسية بشكل عام، ومن ثمة تقديم مؤشر التنافسية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشراته، وأخيراً تم تحليل ولتقييم تطور هذا المؤشر في الدول محل الدراسة، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- أن الجزائر تقدمت في ترتيبها بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي، حيث سجلت تحسناً ملحوظاً بانتقالها من المرتبة 110 سنة 2013 إلى المرتبة 86 سنة 2018، وهي قفزة مهمة تعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحسين تنافسينها العالمية في خضم التغيرات والمستجدات سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.
- أن مصر قد حافظت على ترتيبها العالمي، مع تقدم طفيف وهو انتقالها من المرتبة 107 سنة 2013 إلى المرتبة 100 سنة 2018، ولكن رغم هذه القفزة إلاّ أن مصر لازالت تسجل تراجعاً كبيراً في مؤشر تنافسيتها عالمياً، وهذا راجع للأوضاع التي مرت بها مصر خلال السنوات الأخيرة، والتي أثرت سلباً على كافة أوجه النشاط الاقتصادي في البلد.
- احتلت المغرب أحسن ترتيب بالنسبة لدول شمال إفريقيا قيد الدراسة، فقد حافظت على ترتيبها طيلة فترة الدراسة مع نقلة طفيفة من المرتبة 70 سنة 2013 إلى المرتبة 71 سنة 2018.
- تونس هي الأخرى سجلت تراجعا في ترتيبها العالمي حسب مؤشر التنافسية العالمي، وهذا بانتقالها من المرتبة 83 سنة 2013 إلى المرتبة 95 سنة 2018، وهذا نتيجة الأحداث التي شهدتها في السنوات الأخير والمشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها.

التوصيات:

- العمل باستمرار على تطوير القدرات التنافسية بالنسبة للدول عينة البحث، وهذا سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.
- الإسراع في إجراء مختلف الإصلاحات الضرورية والتي تصب في تطوير إنتاجية مختلف المؤسسات الإقتصادية في هاته الدول بالإضافة إلى تنشيط قطاع التصدير الذي يعتبر محفزاً للنمو الإقتصادي.
- ضرورة الإقتداء بالدول الناجحة في مجال التنافسية.
- تفعيل وتدعيم تنافسية المؤسسات كخطوة أولى نحو تدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني.
- إعادة النظر في بيئة الأعمال، خاصة ما تعلق بمختلف العوائق التي تشوبها، مثل البيروقراطية.

المراجع المستعملة:

- **الكتب:**

1. نوير طارق، (2002)، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

- **المقالات:**

2. بوراوي ساعد، عيساني عامر، (2015)، تقييم تنافسية قطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 40.
3. هوام لمياء، ريحان الشريف، (2013)، دور مناخ الاستثمار في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 16.

- **المداخلات:**

4. مسعداوي يوسف، (09/08 مارس 2005)، القدرات التنافسية ومؤشراته، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة.

5. بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، (2012)، تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية، الملتقى الدولي الأول حول: السياحة رهان التنمية المستدامة، جامعة البلدية، الجزائر.

6. مولاي لخضر، بوخاري عبد الحميد، (17-19 أفريل 2007)، التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التنافسية الدولية، ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي، جامعة عمار ثليجي الأغواط.

- **الهيئات، القوانين والتقارير**

7. تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربية، العدد الثاني، 2017.

8. القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، العدد الرابع والعشرون، الكويت، 2003.

9. المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، 2011.

- **مواقع الانترنيت:**

10. عبير محمد علي عبد الخالق، آليات تعزيز تنافسية الإقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة:
https://platform.almanhal.com/Files/2/105235 , (consulté le 10/09/2019)

11. المنتدى الاقتصادي العالمي: متاح على الرابط: (*https://www.weforum.org , (consulté le 15/09/2019)*/

12. متاح على الموقع: (*http://www.aljazeera.net/portal , (consulté le 18/09/2019*

13. World Economic Forum, Global Competitiveness Report, 2002.
https://www.weforum.org/ ,(consulté le 18/09/2019)

14. تقرير التنافسية العربية، (2018)، المعهد العربي للتخطيط، متاح على الموقع:
http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4 (consulté le 19/09/2019)

15. موقع المنتدى الاقتصادي العالمي: متاح على الرابط: (*consulté le 20/09/2019)*
https://www.weforum.org/

16. عبير محمد علي عبد الخالق، آليات تعزيز تنافسية الإقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة:
https://platform.almanhal.com/Files/2/105235, (consulté le 12/09/2019)